العلاقـات القرابـية و العمل الاداري بـا لمجتمع الليبي

د. خدوجة الهادي شمبي
قسم علم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة الزاوية

ملخص الدراسة:

تنـاول هـذا البحـث العلمـي موضـوع العلاقـات القرابيـة فـي المجتمـع الليبـي، وكـان المجال الإداري هو محل الدراسة والبحث لأهميته في التنمية والتقدم، فقد قسم هذا البحث العلمـي إلـى عـدة أجـزاء تنـاول الجـزاء الأول مـا تحويـه إشـكالية البحـث وأهميتـه وأهدافـه ومناهجيته، والتي كانت منطلق البحث وتمحور حول بيان دور العلاقات القرابية في العمل الإداري في المجتمع الليبي، كما تضمن الجزاء الثاني عدة محاور شملت آراء بعض علماء الاجتمـاع فـي العلاقـات القرابيـة والنسـق الاجتمـاعي لـبعض المجتمعـات، وعـن الإدارة فـي المجتمع الليبي، وقد اعتمد البحث على منهجين رئيسيين في جمعه المعلومات، هما المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي، لما لهم من أهمية في وصول هذا البث في شكله الحالي، وكان أهم ما توصل له هذا البحث من نتائج هي: فقد لعب النسق القرابي في المجتمع الليبي، أدواراً سلبية في بعض المواضع، وأدواراً إيجابية في مواضع أخرى، كما اتسم بقوة الترابط بين أفراد المجتمع الليبي، كما أن الحداثة لها تأثير إيجابي في الإدارة.

Abstract:

This scientific research dealt with the subject of kinship relations in the Libyan society, and the administrative field was the subject of study and research due to its importance in development and progress. Kinship relations in administrative work in Libyan society. The second part also included several axes that included the opinions of some sociologists on kinship relations and the social

pattern of some societies, and on management in Libyan society. The research relied on two main approaches in collecting information, namely the inductive approach and the descriptive approach Because of their importance in the arrival of this broadcast in its current form, and the most important findings of this research were: the kinship system in Libyan society played negative roles in some places, and positive roles in other places, and was characterized by the strength of interdependence between members of society Libyan, and modernity has a positive impact on management.

المقدمة /

مجتمعنا العربي الليبي من بين القلة من المجتمعات في العالم الثالث التي تعرضت لتغيرات جذرية في مختلف مقومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والادارية، والملاحظ أن عملية التنمية لا تتحقق بسهولة في تغير المجتمعات لأنها تستغرق وقت طويلاً، إذ أن احداث التغيير في خصائص وتركيبات البشر عملية ليست بسيطة،كما أنها تمس كافة أركان النسق الاجتماعي للمجتمع، فثمة عقبات من نوع اجتماعي تحول دون تنفيذ عملية التنمية الادارية في ليبيا، ومن ذلك ما نجده في البنية الاجتماعية من العادات والتقاليد والوظائف المختلفة للتركيبات الاجتماعية التقليدية، فلا تزال العلاقات الاجتماعية تلعب دوراً مؤثراً في أعاقة الكثير من الاعمال الادارية، وعلى جهود الدولة في بناء هياكل ادارية ذات مستويات رفيعة من حيث تأسيسها، مما أثر على طبيعة العمل الاداري في المجتمع وهذه مرتبطة ببعض الظواهر السلبية في المجتمع الليبي منها ظاهرة المسايرة والوساطة وغيرها من الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع، فالبناء الاجتماعي الذي يعتمد على الترابط القوى داخل الوحدة الاجتماعية ترابطا يحد من التفاعل بين الوحدات لاجتماعية الاخرى ويقف عقبة في طريق التنمية الادارية،إذ أن عملية التنمية الادارية هذه تعتمد على التحرك والتغير والتفاعل الاجتماعي بين افراد المجتمع ومساهمتهم البناءة في رسم صورة المجتمع الحديث .

ومن أهم العلاقات الاجتماعية التي كان لها اثر على العمل الوظيفي الرسمي في المجتمع الليبي، العلاقات القرابة والمصاهرة في المجتمع، والتي يهمنا الحديث عنها لمعرفة دورها في العمل الاداري والحد من اثرها السلبية .

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث في مضمونه على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقرى بعض الدراسات والكتابات التي تتضمن المحتوي المتعلق بمضمون البحث، كما اعتمد أيضا على المنهج الوصفي لوصف واقع عمل البيئة الادارية في ليبيا ، والتي كانت علاقة القرابة محل البحث والتحليل .

أهمية البحث:

1ـ تكمن أهمية البحث من أهمية موضوعه وهو التطرق لمناقشة العلاقات القرابية في المجتمع باعتبارها ظاهرة اجتماعية لها انعكاسات خطيرة في المجتمع .

2ـ ندرة الكتابة في هذه الموضوعات، وقلة البحوث والدراسات التي تتناول هذه الظاهرة الاجتماعية من جميع جوانبها، لذلك يأتي هذا البحث تحفيزاً لكتابة مزيد من البحوث والدراسات حول أهمية هذه الظاهرة والمتغيرات المؤثرة فيها والمرتبطة بها .

3 . تكمن أهمية البحث أيضاً . من وجهة نظر المتواضعة فيما تراه من النتائج والتوصيات والمقترحات التي تخرج بها الباحثة قد تساعد الي تعزيز قيمة العلاقات الاجتماعية الحد من الأثار السلبية في العمل الإداري .

أهداف البحث:

1 . التعرف على دور العلاقات الاجتماعية في العمل الاداري حسب وجهة نظر عدد من العلماء المتخصصين .

2 . التعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية واشكالها ومعوقاتها وأثارها على العمل الاداري في المجتمع .

3 . لفت انتباه القيادات المختلفة في مؤسسات الدولة التربوية والتعلمية والوظيفية بشكل عام الي ضرورة الحد من الأثار السلبية للعلاقات الاجتماعية كل حسب تخصصه .

4 . التوصل إلي تصور يساعد على الحد من المعوقات والأثار السلبية التي تعيق العمل الاداري في المجتمع .

وسيتم تناول موضوع البحث في اطار المحاور التالية:

1 . اسهامات بعض علماء الاجتماع في البناء والعلاقات الاجتماعية .

. راد كليف براون . مالينوفسكى . روبرت ردفيلد . أميل دور كأيم .

2 . الادارة والعلاقات القرابية في المجتمعات النامية .

3 . الإدارة في المجتمع الليبي خلال مراحل تاريخية .

. مرحلة ما قبل اكتشاف النفط .

. مرحلة اكتشاف النفط في ليبيا .

4 . الأثار الايجابية والسلبية للسلوك التنظيمي بالمجتمع الليبي .

5 . النسق الاجتماعي .

تعريف العلاقات الاجتماعية . مفهوم النسق الاجتماعي . العلاقات الاجتماعية القرابية . دور النسق الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية .

6 . بعض الدراسات عن التنظيم الإداري في المجتمع الليبي .

اولاّ . اسهامات علماء الاجتماع في البناء والعلاقات الاجتماعية:

تناول العديد من العلماء والباحثين خلال القرنين الماضيين موضوع التنظيم والبناء الاجتماعي في المجتمع الحديث، ولا سيما بعد الثورة الصناعية في أوروبا وما نتج عنها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية استدعت قيام جهاز إداري قادر على اعداد مهمات تتناسب وحجم التغير في المجتمع، لغرض توجيه العملية الاقتصادية والإدارية بشكل أكثر عقلانية وعلى أسس علمية، ليشمل ذلك مجالات الحياة السياسية والتربوية وغيرها، والأن بدأت تأخذ طابعاً جديداً بعد ما كانت تلك المناشط تتميز بالبساطة وعدم التعقيد نظراً لبساطة المجتمع قبل الصناعة، وسيطرة النظم الاجتماعية التقليدية على كافة حياة المجتمع، والتي تتميز بتداخل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع بعضها البعض، حيث أنه من الصعب التمييز بين نشاط الافراد الاقتصادي داخل المجموعة القرابية والعائلية ونشاطهم الاقتصادي الاخر بشكل مقنن وواضح، ومن خلال هذا يتضح ضرورة قيام هيكل اداري جديد يكون قادر على النهوض بالصناعة والمعاملات الادارية الحالية والانتاجية واقامة علاقات رسمية تتجاوز تأثير العلاقات القرابية والعائلية والشخصية، وحصل هذا عندما تغيرات النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوروبا وظهور نظم جديدة قامت على أسس أكثر عقلانية وعلمية، وعند طرح هذا الموضوع يستدعي استعراض جهود العلماء الذين نظروا في

هذا المجال، ولما كان من الصعب استعراض لكل الدراسات وجهود العلماء فكان لابد من التركيز على بعض الاسهامات البارزة لعلماء الاجتماع وبشكل عام .

. العالم برونيسلاف مالينوفسكى B .Malinowski:

يعتبر مؤسس الانثروبولوجيا الاجتماعية، وركز على دراسات الأسرة والقرابة، والقضايا الاجتماعية، فعلى الخلاف من كل علماء الأنثروبولوجيا في بريطانيا الذين اهتموا بالدور الذي يلعبه النظام الاجتماعي في المحافظة على بقاء البناء الاجتماعي واستمراره، اهتم مالينوفسكي بالوظائف التي تسهم بها النظم الاجتماعية في سد الحاجات السيكولوجية والبيولوجية للإنسان الفرد، فقد شكلت هذه العلاقة القضية الأساسية في معظم أعماله الأنثروبولوجي تقريباً [1] .

ويمكن القول أن أكبر أنصار النظرية الوظيفية في إنجلترا (رادكلبف ـ براون ومالينوسكى) يري أن ما قدمه كل منهما في هذا المجال قد ساهم بدرجة كبيرة في فهم المجتمعات والثقافات على أساس أنها كل مركب، وقد ساهمت أيضاً في فهم بعض الأنظمة الاجتماعية الأخرى، حيث يرى مالينوسكى أن المجتمع البشري والثقافة يمكن فهمها باعتبارهما الوسيلة التي تشبع الحاجات الوظيفية والنفسية للفرد الذي يكون المجتمع، ويرى أيضاً أنه يتوجب على الاختصاصيين الاجتماعيين أن يدرسوا الثقافات البشرية كأدوات غرضها إشباع حاجات الإنسان[2] .

وبالرغم من تصنيف الأنظمة الاجتماعية على أساس الحاجات التي تقدمها، إلا أن هذا المدخل الذي اعتمد عليه مالينوسكى لم يقدم أي جديد يمكن طرحه ودراسته، وأن محاولات هذه لم تتعدّ تلك المحاولات التي جاءت بها النظرية الداروينية الاجتماعية التي قامت على أساس التطور البيولوجي، ويري أصحابها أن هذه النظرية يمكن أن تكون مجالاً للدراسات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس أقاموا نظريتهم الخاصة في علم الاجتماع،حيث كان المجتمع في نظرهم مجرد كلّ غامض من الجماعات الاجتماعية المتصارعة[3] .

لا شك في أن توفير الحاجات المادية ولو جزئياً أمر ضروري لكى يستمر الجنس البشري وتستمر معه الحياة، حيث لا يمكن وجود أي مجتمع بدون لأفراد وجماعات، إلا أنه ليس من العلمية أن تفسر الأنظمة الاجتماعية في إطار توفير الحاجات المادية، فتفسير أي نظام اجتماعي يتعلق بالضرورة بطبيعة الحياة الاجتماعية ونوعية العلاقات الاجتماعية

المتشابكة، وحيث إن الحاجات الضرورية للإنسان في أي مجتمع لا تتباين بدرجة كبيرة، إلا أن الاختلافات الموجودة بين النظم الاجتماعية والثقافية لا يمكن أن تفسر في إطار هذه الحاجات ومدى توفرها من عدمه[4].

. العالم راد كليف براون RADCLIFFE BROWN /

يعتبر باحثاً حقلياً متميزاً ركز في ابحاثه على منهج جمع البيانات، بحث في استراليا والصين ومصر ...اهم اتجاهاته أنه تأثر بمسألة المماثلة بين الكائنات الحية والحياة الاجتماعية أي مسألة المماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية البيولوجية، وحاول أن يطور الانثروبولوجيا الاجتماعية الي علم طبيعي يقوم على الدراسة العلمية المقارنة [5] .

كما يعتبر راد كليف براون أول من استعمل مفهوم البناء الاجتماعي في مجال العلوم الإنسانية الاجتماعية من الناحية التصنيفية، حيث عرفه " بأنه تلك العلاقات المركبة والمتداخلة القائمة في أي مجتمع من المجتمعات " .

يلاحظ من وجهات النظر التي تناولها راد كليف براون أنها مستمدة من الآراء الوظيفية التي جاءت بها نظرية التشابه العضوي للكائنات الحية، حيث أكدت النظرية الوظيفية أن النسق الاجتماعي يعتبر نوعاً من الكيان المجرد يحمل صفات وخصائص مميزة جاءت نتيجة تصرفات اجتماعية جماعية ومقبولة، شأنها في ذلك شأن الظاهرة الاجتماعية[6].

أن الآراء الوظيفية التي جاء بها راد كليف . براون والمشتقة من أراء المفكر الفرنسي دور كايم، كانت ذات أثر بالغ مقارنة بالآراء التي نادى بها مالينوفسكى، وهذه الآراء تؤكد أن وظيفة أي نظام اجتماعي هو توافقه مع الحاجات الضرورية للأفراد الخاضعين لهذا النظام،وبمعنى أخر توفير الشروط الأساسية لبناء واستمرار المجتمع، وقد رأى راد كليف . براون أن قيمة أي مجتمع هي مدى قدرته على البقاء والاستمرار، وهذا لا يمكن تجسيده إلا بطريق الحفاظ على التماسك الاجتماعي بين جميع أفراد المجتمع، وهذا معناه أن يتعاون أفراد المجتمع ويتفاعلوا مع بعضهم بعض لإيجاد الوحدة الاجتماعية الشاملة، وقد اعتبر أن الوحدة الاجتماعية هي الغاية التي يمكن الحصول عليها بطريقة مساهمة جميع الأنظمة الاجتماعية في إحداثها، وهذه المساهمة هي وظيفة هذه الأنظمة

.وبمعنى أخر يمثل النظام الاجتماعي وظائف أساسية لتأكيد البناء الاجتماعي الكليّ وتثبيته وتقويته [7] .

. العالم روبرت ريدفيلد ROBERT REDFIELD:

ويرى بعض الاختصاصيين الاجتماعيين وعلى رأسهم روبرت ريدفيلد Robert Redfield بأن هناك مبدأ أخر على درجة كبيرة من الأهمية يتمثل في الاعتراف بوجود أنواع أخرى من العلاقات الاجتماعية، والتي إذا اندثرت أو تدهورت تحدث تغيراً جوهرياً في البنية الاجتماعية للمجتمع، وهي العلاقات المبنية أصلاً على العامل القرابي، فليس ثمة شك في أن مجتمعاً يخلو من تلك العلاقات يمثل نمطاً مختلفاً عن بقية المجتمعات الأخرى التي لا زال فيها العامل القرابي يلعب دوراً أساسياً في تكوين العلاقات الاجتماعية وتنظيماتها،بدءاً من الأسرة إلي العشيرة إلي القبيلة،والتي تعتبر وحدات اجتماعية لها وظائفها ومدلولاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [8] .

ويؤكد روبرت ريدفيلد أيضاً أن في دراستنا للعلاقات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة من الثبات والاستقرار في المجتمع، والتي يؤدي تلاشيها إلي حدوث تغيرات جوهرية ـ لا يمكننا أن نعالج كل علاقة من تلك العلاقات كما لو كان وحدة منعزلة كلية عن الأخرى، ولكن تلك العلاقات تكون نسقاً متناسقا تنتظم كل منها كجزء من كل، وتخضع هذه الأجزاء إلي نوع من التنظيم والتناسق الذي يشدها في هذا النسق، وهذا يعني أن ريدفيلد عند دراسته لمفهوم البناء الاجتماعي،قد نظر إلي أفراد المجتمع كأشخاص يحتلون مراكز ويقومون بوظائف اجتماعية مختلفة ومحددة، كما ينظر بعين الاعتبار إلي تلك العلاقات التي تربط بينهم في نوع من الاتساق والتكامل الكلى [9].

. أما العالم أميل دور كايم EMILE DURKHEIM:

لقد ركز كثير من الاختصاصيين الاجتماعيين على هذا النمط من التحليلات الاجتماعية والاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوع التركيبة الاجتماعية والاقتصادية حيث من خلالها تحد العلاقات الاجتماعية،ومن بين أولئك الذين اهتموا بهذا النوع من التحليلات الاجتماعية في إطارها الاقتصادي المفكر الفرنسي إميل دور كايم في كتابه "تقسيم العمل " حيث كان هدفه تشخيص العوامل الرئيسية التي تعمل على التحام وارتباط المجموعات

البشرية ببعضها بعضاً، وما هي الروابط التي تعمل على تجسيد وتحديد درجة التماسك الاجتماعي في المجتمع، وقد توصل دور كايم ألي أن التماسك الاجتماعي يتجسد بعاملين رئيسين: الأول بطريق التماسك الألي، والذي يقوم فيه جميع أفراد الجماعة القرابية . مهما كان نوعها وتركيبتها الاجتماعية . بتقسيم الادوار الاجتماعية والاقتصادية بدرجة متساوية ومتشابهة، أما العامل الثاني فقد أطلق عليه دور كايم التضامن العضوي، حيث إن التماسك لا يكمن في الجانب الوظيفي التخصصي لفرد أو مجموعة من الأفراد تختلف إنتاجيتها عن المجموعة الاجتماعية الأخرى، ولكن تعتبر مكملة لها، وما يفقده فرد أو مجموعة ما . اقتصادياً يعوضه من قبل المجموعة الاخرى بطريق التبادل، وهذا النوع من النشاط الاجتماعي والاقتصادي المشترك هو الذي يعمل على ضمان واستقرار الحياة الاجتماعية للجماعات البشرية ويكفل لها استمرارها [10].

ومهما اختلفت وجهات نظر الاختصاصيين الاجتماعيين، وتباينت الدراسات والبحوث الميدانية والنظرية،إلا أنها تتفق . بأن البناء الاجتماعي هو عبارة عن شبكة من العلاقات الاجتماعية المركبة والتي تتميز بدرجات متفاوتة من الثبات والاستمرار ،وفقاً لظروف كل مجتمع على حدة، ولكنها تفتقر إلي تصنيف مقنن لتلك العلاقات في فئات متمايزة على أساس اشتراكها في تنظيم جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية، إلا أن الدراسات التي تدور حول المكونات الاساسية للبناء الاجتماعي،أو بمعنى أخر ،النظم أو الأنساق الاجتماعية المكونة لهذه البناء،تبدأ في العادة بوصف النسق الاقتصادي، ثم النسق القرابي، ثم النسق السياسي والنسق الديني وغيرها من الأنساق الفرعية المكونة لنسق الضبط الاجتماعي،باعتبارها تحكم جوانب النشاط الاجتماعي الأساسية التي تقوم بها أعضاء المجتمع من حيث هم أفراد في جماعات يخضعون لنظم تتعلق بتقسيم العمل والملكية والميراث والعائلة والزواج والسياسة والدين وغيرها من النشطة الأخرى [11].

ثانياً / الإدارة و العلاقات القرابية في المجتمعات النامية /

تبدو أن مشكلة الإدارة في الدول النامية متفاقمة أذا ما أخدنا بنظر الاعتبار طبيعة المرحلة الحضارية التي تمر بها هذه المجتمعات، وما تعاني من مشكلات حقيقية بعضها يرجع إلي ضعف الامكانيات الاقتصادية، والبعض الاخر إلي طبيعة الانساق الاجتماعية والثقافية السائدة فيها [12] .

ووضحاً أن الافكار التي حاولت القيام بالتنمية بعد تحريرها السياسي اصطدمت بعد حين بالواقع الاجتماعي والثقافي، لا سيما وأن كثيراً من الخطط التنموية جاءت مقلدة لما يجري في الشرق والغرب، وبهذا فالجهاز الاداري لم يؤدي دوره المناط به لتداخله مع الجانب الاجتماعي، وتأثير العلاقات القرابية والعائلية والمناطقة، مما أدى في الكثير من الاحيان الي انحراف مسيرة التنمية في هذه البلدان عن طريقها الطبيعي .

ولا شك أن التنظيم الرسمي يتصف بالعديد من الخصائص، وكذلك العلاقات القائمة على أسس غير شخصية، فضلاً عن وضوح البناء بشكل واضح، فخريطة التنظيم الرسمي لا تكشف عن ابعاد التفاعل البيروقراطي كافة، فالكثير من الجماعات الغير الرسمية تختار من هذا الهيكل الرسمي وتؤكد عليه في اشكال متنوعة،وتتسم الجماعات غير الرسمية عادة بأنها صغيرة الحجم مثل جماعة الأصدقاء والأقرباء وتقوم العلاقات على أسس شخصية، كما أنها تتبادل رموزاً غير معلنة وبخاصة عند التعامل وفي الوقت نفسه تفرض نوعاً من الولاء لأعضائها . وتتفاقم المشكلة اذا انسحب هذا الولاء الي داخل المؤسسات الرسمية في الاقطار النامية التي تمر بمرحلة انتقال تختلف فيها القيم التقليدية القائمة على الولاء للأسرة والمجموعة القرابية والقيم الجديدة التي تدعو الي العلاقات غير الشخصية[13].

فالعلاقات القرابية ومن خلال تجارب كثيرة من برامج التنمية في هذه الاقطار أثرت بشكل جدى في العمل الاداري وتركت أثاراً خطيرة على سير مجمل المعاملات الادارية والمالية والانتاجية، مما عرقل عملية التطور في هذه المجتمعات والحاقا أضرار بالغة بالبناء الاجتماعي لفقدان العدالة في اتمام معاملات الناس وجعل الافراد ذات العلاقات الشخصية يحتلون مواقع لا يستحقونها ويشتغلون مراكز هم غير كفء لها، وتبرز العديد من معوقات التنمية في الدول النامية تكون ناتجة بالدرجة الاساسية عن خلخلة التنظيم الاداري فيها، إذ أن الملامح التنظيمية لها تأثيراتها على نوعية الاتصالات والعلاقات أو الاشراف يؤدي الي تشويش الاتصالات، وكذلك الامر بالنسبة لمركزية التنظيم وعدد المستويات الادارية وتجانس الجماعة، فالمركزية تتطلب بالضرورة رجوع الافراد الي شخص واحد يمتلك قدراً كافياً من المعلومات رغم بعده عن مراكز التنفيذ الامر الذي يقلل من سرعة الاتصالات ويزيد من وجود احتمالات كثيرة لضياع المعلومات وعدم صحتها، كما أن تعدد المستويات الادارية يعني طول المسافة بين القاعدة وقمة الهرم في الهيكل التنظيمي [14] .

كما ان الادارة العربية تعاني من مشكلات حقيقية وتخلف اداري ولعل من أبرز اسباب هذا التخلف عدم القدرة الادارة في التخلص من الالتزامات القرابية والاجتماعية بشكل يجعلها تؤدي دورها بفاعلية ، فغالباً ما تتداخل هذه الجوانب مع الواجبات الرسمية فتعيق في العمل الاداري، ولعل من ابرز مشكلات الاتصال الاداري يدور في هذا المجال مما يجعله اقل من طموحاتنا وينعكس على سوء الادارة والاداء، ولما كان من مستلزمات الادارة الحديثة ترشيد العلاقات واستخدامها لمصلحة العمل وفعليته مما يتطلب الي حد ما نوعاً من الرسمية واللاشخصية في العلاقات توخياً للموضوعية والعدالة في التعامل مع الجمهور، ولكن يلاحظ في الادارة العربية عدم الفصل بين الوظيفة كدور يؤديه الموظف وبين الملكية الشخصية التي يحق للشخص ان يتصرف بها كيف ما يشاء، وشارك المواطن في هذا الخلط بين الوظيفة والممتلكات الشخصية والمصالح الشخصية، ولا شك أن ذلك الخلط ناتج من طبيعة ثقافتنا العربية القائمة بشكلها الحالي على النظام القرابي والأسرى الذي يجعل من الصعب على الموظف التخلي عن أقاربه ومعارفه حيث تتميز العائلة العربية بتوجهها للفرد نحو المعاشرة والمسايرة وهو أمر إيجابي في بعض الجوانبه التي تتمثل في الامانة والضيافة وزيادة التفاعل الاجتماعي، ولكنها في جانب أخر يؤدى الي مشكلات كثيرة على صعيد العمل الاداري وعلى صعيد الاتصالات الادارية على وجه من الوجوه، ويؤكد الدكتور هشام شرابي في هذا المجال معالجة المشكلات المطروحة معالجة فعالة امر صعب التحقيق عندما يكون التفاعل الاجتماعي مطبوعاً بالمسايرة والآداب الشكلي، والواقع أن المسايرة تضع عراقيل هائلة في طريق العمل والتنفيذ بحيث يتعذر التعبير عن الخلافات او حلها عند لقاء الناس وجها لوجه وبحيث أن المعارض تستمر في الغليان فتصبح قضايا الناس مرهونة بالأشخاص انفسهم ويواصل هشام شرابي في هذا المجال حول مساوئ المسايرة حيث يقول وباستثناء حالات الصداقة الشخصية فإن الفرد لا يقبل الاخرين على الشكل الذي يظهرون فيه ولا ينظر الي تعهداتهم على أنها ملزمة، كذلك من الصعب الاجابة بالرفض في لقاءات وجها لوجه حتى في اللقاءات العلمية، كما أنه في السائد النظر الي تعهدات الافراد الاخرين نظرة استخفاف [15] .

أن ذلك يؤدي الي تغليب مصالح الخاصة واستغلال وقت العمل في امور لا تمت بالعمل الرسمي بصلة وكل هذا يتناقض مع ما يجب ان يؤسس في المجتمع الحديث في

نظم الادارية حديثة قادرة على تسيير عمليات انتاجية ومعاملات ادارية ذات مستويات عالية،وقد استطاعت اوروبا بعد الثورة الصناعية وما افرزته من اثار على مجمل الحياة الاجتماعية في تمجيد للعقلانية والتكنولوجية حاولت تجسيد عاطفة الانسان وذاتيته فجعلت منه اقرب من ان يكون الرجل الالي وقد نجحت هذه المفاهيم في رفع الكفاءة الادارية وبالتالي انتاجية الموظفين ولكن هذا النجاح كان على حساب الانسان كانسان وهذا يفسر الجهود المبذولة الان في الغرب لإعادة الاهتمام بالاتصالات الانسانية وأنشاء جو الود والانفتاح في علاقات العمل والذي ترجمته موجهات التدريب في العلاقات الانسانية والعمل[16] .

وهذا يشير بشكل واضح الي اهمية العلاقات الانسانية في العمل الاداري،إلا أن هذه العلاقات يجب ان ينظر اليها من زاوية مصلحة العمل والانتاجية وكعامل دافع للأبداع والانتاج والتفاعل الاجتماعي وليس لعوامل معرقلة للتنمية،وهذا يتطلب واعياً اجتماعياً لقيمة العمل والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وبالتالي كدعوة الي توظيف الذات في خدمة التنمية وليس العكس .

ثالثاً / الإدارة في المجتمع الليبي خلال مراحل تاريخية /

المجتمع الليبي ذلك المجتمع النامي المتغير، أن المتتبع لتاريخ المجتمع الحديث يمكن ان يميز بين مرحلتين مختلفتين ومتمايزتين في خصائصهما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي مرحلة ما قبل اكتشاف النفط، والمرحلة الثانية مرحلة اكتشاف النفط في نهاية عقد الستينات:

ففي المرحلة الاولى تتميز بالبادية أو اعتمادها على الوسائل القديمة في الانتاج وخاصة فيما يتعلق بمراكز الحضارية وغياب المؤسسات الرسمية سواء بعض الدوائر الخدمية التي تقوم بعمل محدود لا يتعدى دوره في محاولة تنظيم معاملات الناس بشكل بسيط، كما تميزت هذه المرحلة بغياب المؤسسات المالية والتنظيم الرسمي القائم على الأسس العلمية، كما تميز المجتمع بعلاقات اجتماعية قائمة على الارتباط القرابي والأسري ولم يكن الفرد يخرج عن نطاق هذه العلاقات، وأن هذه علاقات هي نفسها كانت تتحكم بطبيعة العمل الإداري البسيط حتى في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي، كانت تلك العلاقات تلعب دوراً مؤثراً حيث كانت المدينة مقسمة الي مناطق أو حارات تقوم العلاقات فيها على ذات

الاساس التي تقوم عليه العلاقات القرابية والاسرية في الريف، والتي تتحكم بشكل مباشر في عقلية الموظفين .

ويمكن القول أن المؤسسات الرسمية في تلك المرحلة كانت تفتقر إلي أبسط القواعد التنظيمية والادارية التي تجعل من الاداء الوظيفي عملية سليمة لا تتأثر بأي نوع من العلاقات، وفي هذا السياق يجب التأكيد أن هذه المؤسسات الرسمية لا يمكن عزلها عن الوضع الاجتماعي العام فهي جزء منه وناتج له،

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة اكتشاف النفط في عام 1958م من حقل العطشان، وتدفقه بكميات تجارية من حقل زلطن 1959م، يمكن اعتبارها نقطة الانطلاق في النشاط الاقتصادي والاداري الذي أحدى اهدافه العمل على أعداد الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية والادارية،هذا ما استوجب إعادة النظر في هيكلية علمية للأعداد الملاكات الفنية والمهنية المطلوبة واعتماد سياسات تلبي حاجات المجتمع، فأن الوضع العام بدأ في التغير ويستجيب للوضع الجديد لتأسيس بعض المؤسسات الرسمية التي تؤدى وظائفها للمجتمع، وكانت تبنى سياسة التنمية الشاملة في هذه المرحلة مردود إيجابي على ظهور المؤسسات الادارية التي لها ثقل في المجتمع، وقد تم توظيف عائدات النفط وخاصة في بداية السبعينات في البنية التحتية واتباع سياسة جديدة مستهدفة تغير المجتمع في البنية القومية، وكان لابد من استخدام كل الجهود من أجل توسع التعليم وتقديم الخدمات المختلفة والشروع بقيام صناعة وطنية تلبي احتياجات المجتمع، وقيام مؤسسات ادارية ذات قدرة على الاستجابة بكل هذه الطموحات، ويجب أن لا يغيب عنا عوامل التغير الاجتماعي الذي تكلم عنه علماء الاجتماع في جعل العوامل متظافرة ومتساندة لكي تحصل عملية التغير الاجتماعي لاتجاهاته الصحيحة، وتخطي مشكلات الفقر والتخلف والتخلص من بعض التبعيات العلاقات القرابية والأسرية والمناطقية في اعتماد على الخطاب السياسي والعوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي تترك اثار واضحة في تغير المجتمع[17].

وهذا الامر يستدعي تنظيم اداري عالي المستوى بعيد على تأثيرات مختلفة التي تعيق عملية التغير بشكل طموح و مشروع، إلا اننا يجب ان لا نعزل الواقع الاجتماعي الذي

لا يستطيع ان يوكب التغير في الجانب المادي وبهذا كان التغير في مجال العلاقات الاجتماعية بطيئاً .

أهداف الدولة في تنمية الموارد البشرية الوطنية إدارياّ [18]:

لما كانت الأهداف الاستراتيجية للدولة تشمل رفع كفاءة الإنسان الليبي، ودعم جهود التطوير الإداري وتعزيزها ورفع كفاءة الخدمات المقدمة لمواطنين فإن أهداف الدولة المعنية بالتأهيل والتدريب وتنمية الموارد البشرية الوطنية ترتكز إلي عدد من المرتكزات الأساسية التالية:

1 . قضية بناء الإنسان الليبي المنتج والقادر على الإلمام بعصر التقدم والتطور.

2 ـ إن الإنسان هو اثمن الثروات، وإن تنمية الموارد البشرية هي الاستثمار الحقيقي للدول النامية، فالإنسان هو الغاية من التنمية والارتقاء به هو هدف بحد ذاته .

3 ـ إن بناء الإنسان عملية مركبة شديدة التعقيد طويلة طول عمر الإنسان مواكبة لجميع أطوار حياته ثم ممتدة على تعاقب الأجيال .

4 ـ تغيير المفهوم السائد اتجاه التوظيف الحكومي، لكي يتحول من كونه غاية ذات أبعاد اجتماعية إلي وسيلة لتحقيق أهداف إنتاجية تنموية، فالإدارة وأساليب العمل الإداري تعتبر أهم محددات النمو في المجتمع، والقوى العاملة هي الإدارة الرئيسية لتحقيق أهداف التطوير والتنمية، فالإدارة هي العنصر الحركي الأساسي والحاسم في إحداث التنمية، والجهاز التنفيذي للدولة دور فعال في التنمية الشاملة والمستدامة .

5 ـ إن التأهيل في الموارد البشرية كونه نظاماّ متكاملاّ فهو جزء من الكل، أي أنه سياسة إدارية مميزة ترتبط بالسياسات الإدارية الأخرى، وتعتمد عليها وتؤثر فيها وتتأثر بها، وبالتالي فإن نجاحها يتوقف على نجاح بقية السياسات وتكاملها معها .

وفي هذا الإطار الاستراتيجي والمرتكزات الأساسية المتعلقة بالتأهيل والتدريب وتنمية الموارد البشرية الوطنية، فإن فلسفة التدريب تتبلور في اكتساب الكوادر الوطنية معلومات وصقل مهاراتهم وتعديل سلوكهم وأدائهم الوظيفي بقصد تحقيق أقص إنتاجية لمواكبة التطورات الحديثة والالحاق بركب العالم المتقدم .

رابعاً / الأثار الإيجابية والسلبية للسلوك التنظيمي بالمجتمع الليبي:

إن هناك كثيرا من الممارسات السلوكية للمجتمع الليبي بعضها إيجابي والأخر سلبي، لها تأثيراتها في واقع الأعمال الادارية في المجتمع الليبي، وفيما يلي نورد شرحاً موجزاً لهذه السلوكيات وأثرها في بيئة العمل والمنظمات في ليبيا .

. الآثار الإيجابية .

إن المجتمع الليبي قائم بطبعه الاجتماعي في كل أنحاء البلد على روح العمل الجماعي التعاوني، وهي من الصفات الايجابية التي بنيت عليها العادات والتقاليد السائدة في هذا المجتمع، وخاصة في القرى والريف تجدهم يهتمون بالعمل الجماعي والتعاون مع بعظهم البعض، ففي الريف خلال موسم الزراعة والحصاد يتم النفير للتعاون وإنجاز الكثير من الاعمال جماعياً بكل همة ونشاط، وتتسم سلوكيات العمل الجماعي في المجتمع الليبي بنوع من الحماس والنشاط ولها طقوس وأناشيد خاصة تؤدي بها في العمل قديماً، وهذه الصفة لا تقتصر على أهل الريف والحضر بل حتى في المدن هناك روح التعاون في بعض المناسبات الاجتماعية مثل الافراح والمآتم وعيادة المرض، وهي ممتدة في جذور هذا المجتمع وتاريخه ومن عاداته وتقاليده الايجابية، وإن كانت هذه السلوكيات تدعمها معتقدات وتشريعات الدين الإسلامي، إن هذه الصفات الإيجابية تعتبر إرثا حضارياً إيجابياً، نقلها الفرد إلي واقع العمل والمنظمة،وهذه الصفات تستحق أن تدعم وتحفز وتشجع على التمسك بها وصقلها كدعامات أساسية ترتكز عليها بيئة العمل والمنظمة، لذا على الإدارة أن تغذي روح العمل بأسلوب الفريق وبتكاتف الجميع لتحقيق الأهداف، وتدعم المفاهيم التي ترسخ هذا الجانب في مجال العمل الرسمي باعتباره من أنجح الأساليب لتحقيق الأهداف .

إذا لابد من الإشارة هنا إلي أن الكثير من الدول المتقدمة كاليابان التي تعتبر معلماً بارزاً في مجال التطور الحضاري المعاصر نجدها بلورت فلسفتها في مجال العمل من واقع معتقداتها وموروثاتها الخاصة،ومن خلالها استطاعت أن توجد مدرسة خاصة بها في الإدارة والسلوك [19] .

. الآثار السلبية:

هناك أيضا سلوكيات وممارسات سلبية بالمجتمع الليبي لا تتناسب وواقع الأعمال (المنظمات والصناعة) وهي نتاج حياة المجتمع الزراعي والرعوي الذي يمثل نسبة من

المجتمع الليبي . أن واقع طبيعة العمل الزراعي قلل كثيراً من أهمية الوقت للفرد،حيث إن العاملين في هذا القطاع لا يشكل لهم الوقت أهمية تذكر، فحينما انتقل الفرد من هذه المجتمعات إلي حياة المدينة انتقلت معه هذه الصفات (صفات عدم الاهتمام بالوقت)، الي المدينة متسيبا غير أخذ بضوابط الالتزام بالوقت وبالعمل .

كما أن هناك من العادات والتقاليد بالمجتمع الليبي ما يتنافى مع تقاليد وأعراف المجتمعات الصناعية، حيث يهتم الفرد بالتواصل الاجتماعي من عيادة المريض، أو تقديم واجب العزاء أو اللحاق بمراسم الدفن أو المشاركة في الأفراح، فيتغيب عن العمل لأي من هذه الأسباب دون أخذ إذن للغياب، ودون أن يفكر فيما يكلفه غيابه هذا من إضرار للعمل، إن البيئة الصناعية تقتضي الضبط والانضباط في العمل وتقديس وقته ليتم إنجاز كل الاجتماعيات بعد وقت العمل، وكل هذه السلوكيات السلبية تمثل استنزافا للإنتاجية [20] .

خامساً / النسق الاجتماعي

لقد أكد بعض المفكرين الاجتماعيين حتى عهد قريب جداً، وخاصة إنجلترة على أن دراسة الأنسقة الاجتماعية، يجب أن تدرس وتفسر على أساس أنها أنسقة أو أنظمة واقعية أو فعلية مستمرة وثابتة، ومن بين الاخطاء التي وقع فيها هؤلاء تجاهلهم لديناميكية المجتمع وحركته بما في ذلك أنظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلقد وضعوا أطراً معينة أو خط سير ثابت تسير عليه المجتمعات التي قاموا بدراستها إثنوغرافيا، واعتبروها ثابتة وراكدة غير قابلة للحركة بحكم تكوينها أو طبيعتها، متجاهلين أن عملية الثبوتية والركود التي مرت بها تلك المجتمعات كانت نتيجة وجود الاستعمار وتجسيده لفكرة " الرس" آنذاك[21].

إن الاتجاه النظري والذي اصبح إحدى خصائص علم الإنسان الاجتماعي هو وجود مجموعة من المفكرين الذين اهتموا بدراسة الأنظمة الاجتماعية في إطارها الواقعي القائم، وبمعنى أخر دراسة المجتمعات وأناسقها الاجتماعية في إطارها الواقعي لها، إلا أنهم رفضوا رفضاً قاطعاً فكرة التشابه الوظيفي للمجتمعات البشرية وخاصة تلك التي لا زالت في صورتها البداية، ولم تصبح دراسة الأنظمة الاجتماعية والثقافية كأنظمة لها معانيها ومدلولاتها محل اهتمام وتركيز بعض المفكرين المحدثين إلا في العقدين الأخيرين من هذا القرن [22].

. تعريف العلاقات الاجتماعية:

العلاقات الاجتماعية هي ذلك الأسلوب الذي يتعامل به الأفراد ويتصرفون حيال بعضهم البعض، وبمعنى أخر هي تلك الارتباطات والالتزامات الاجتماعية التي تشد الافراد الي بعضهم البعض، والتي بدورها تحدد نوعية التصرف والتعامل الاجتماعي [23] .

وقد عرف جمال حسين "العلاقات الاجتماعية بأنها نسق من التفاعل بين شريكين على اساس خطة محددة .

وقد عرف جابر عوض سعيد "العلاقات الاجتماعية بأنها نسق ثابت يشمل طرفين سواء كان فردين أو جماعتين تربطهم مادة معينة أو مصلحة معينة أو اهتمام معين أو قيمة معينة تشكل قاعدة تفاعلاتهم [24] .

. مفهوم النسق القرابى:

يحتل مفهوم " القرابة " اهتمام اختصاصي علم الإنسان الاجتماعي في الوقت الحاضر، حيث إن جميع الدراسات الميدانية، ريفية كانت أو حضرية لا تخلو من تناول هذا المفهوم لما له من أهمية قصوى في تحديد العلاقات والأدوار الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، فهو يشير إلي العلاقات الاجتماعية المبنية على صلات الدم، ويندرج تحت هذا المفهوم أيضاً العلاقات الاجتماعية التي تتكون بطريق المصاهرة، ويرى أغلب الاختصاصيين الاجتماعيين المهتمين بهذا المجال أن كلا المفهومين مرتبطان ارتبطاً وطيداً ببعضهما بعض، إلا أن جميع المجتمعات بثقافاتها المتباينة تميز بين عدة أنساق تندرج ضمن مفهومي القرابة والمصاهرة، وأن هذه الأنساق بما فيها أنماطها التي تمثل الحقوق والالتزامات الاجتماعية تكون ما يعرف بالأنساق القرابية، ففي كثير من المجتمعات يجد كل فرد فيها أنه تربطه علاقة قرابية سواء بطريق الصلة الدموية أو المصاهرة ببقية أفراد المجتمع، وفي بعض المجتمعات الاخرى (ونقصد الغربية) تعتبر الصلات القرابية محدودة جداً ومقتصرة على أقارب الفرد الذين تربطهم به صلات الدم وخاصة أقرباء الدرجة الأولى، حيث لا يهتم الفرد في هذه الجماعات بدرجات وأنواع القرابة الاخرى سواء القريبة أو البعيدة من جانب خط الأب أو خط الأم، وحتى صلاته القرابية التي تربطه بأقربائه من الدرجة الأولى والثانية،وما في حكمها،لا يجد لها مضموناً أو محتوى إلا في المناسبات الاجتماعية التي تمثل عندهم نوعاً من الالتزام الاجتماعي المحدود، والذي يختلف في جوهره ومضمونه

عن الالتزامات الاجتماعية لدى المجتمع العربي، وحتى هذا الالتزام الاجتماعي المحدود لا يخرج عن إطار المجاملات الاجتماعية [25] .

ويمكن إضافة تعريف معجم العلوم الاجتماعية،حيث يعرف هذا المعجم القرابة " بأنها انتماء شخصين أو أكثر إلي جد واحد أو اعتقادهم أن لهم جداً واحداً انحدروا منه، وقد تكون القرابة حقيقية وقد تكون متخيلة أو قانونية "، وتتكون القرابة كنسق من عدة نظم قرابية كقواعد النسب والزواج ونمط الاقامة والمصاهرة ومصطلحات القرابة [26].

. العلاقات الاجتماعية القرابية:

ينعكس الارتباط بين الجماعات في طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد الجماعة، ولعل أهم هذه العلاقات هي علاقة القرابة باعتبارها العلاقة الوحيدة التي تقوم عليها الأسرة وهي الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي لأى مجتمع من المجتمعات بدوية كانت أو قروية أو حضرية .

ففي كل المجتمعات المعروفة يعيش كل فرد تقريباً حياته في اطار شبكة من الحقوق والالتزامات الأسرية يطلق عليها علاقات الدور، فتتم نوعية الشخص بعلاقات دوره من خلال فترة طويلة من التنشئة أثناء طفولته، وهي عملية يعرف فيها الطريقة التي يتوقع منه الأشخاص الأخرون في أسرته أن يتصرف بها، كما يشعر من خلال نفس العملية بأن هذه الطريقة هي الطريقة الصحيحة والمرغوب فيها في نفس الوقت، ومع ذلك فإن البعض يجد في هذه الالتزامات عبئاً، أو لا يعبأ بأن ينتفع بحقوقه منها، وهذا المدى الواسع من السلوك يؤدى إلي واحد من أكثر الموضوعات شيوعاً في المناقشة في كل المجتمعات، ألا وهو ما ينبغي أن تكون عليه واجبات شخص ما سواء كان أباً أو أماً أو زوجاً أو زوجة أو أباً أو إبنه، ثم ما إذا كان قد أدى هذا الواجب [27] .

. دور النسق القرابى في العلاقات الاجتماعية:

يختلف مستوى النسق القرابى العائلي " النظام القرابى " باختلاف نوعية السكن، فهو يختلف في المدينة عن الريف وعن الريف في البداية، والمصطلحات المستعملة للدلالة على نفس الوحدة القرابية، تختلف باختلاف المجتمعات العربية، كما أن بعض الوحدات القرابية الموجودة في البادية لا توجد في الريف ...والتقسيمات القرابية في الريف، لا تنطبق على سكان المدن، وفي اشد الأنظمة القرابية تعقيداً تقسيم القبيلة إلي عشائر، وتقسم العشيرة

إلي قسمين أو أكثر تدعى فرق، وتقسم الفرق إلي أجزاء تدعى أفخاذ، والفخذ تتجزآ إلي عدد من الحمائل، وتتكون الحمائل من عائلات، تظم عدد من العائلات الزوجية، أو الأبوية وهذه التقسيمات القرابية هي نسبية، بمعنى أن هذه الوحدات تأخذ معناها وأهميتها في علاقاتها مع الوحدات الأخرى [28] .

وبذلك يعتبر مفهوم النسق القرابي ذو أهمية في تحديد العلاقات والادوار الاجتماعية بين الافراد والجماعات، فهو يشير إلي العلاقات الاجتماعية المبنية على صلات الدم، ويندرج تحت هذا المفهوم العلاقات الاجتماعية التي تتكون بطريقة المصاهرة [29] .

سادساً . بعض الدراسات عن التنظيم الاداري في المجتمع الليبي

نظراً لقلة الدراسات الاجتماعية عن التنظيم الرسمي في المجتمع الليبي، تكتفي هذا الدراسة بالإشارة الي بعض الدراسات التي تم الحصول عليها والتي أكدت على دور العلاقات الاجتماعية في الاداء الوظيفي .

فمن المعروف ان عملية تعبئة موارد المجتمع من اجل التنمية تنطوي في جوهرها على نمو سريع في تقسيم العمل، وتأسيس هيكل اداري حديث، ومعنى هذا أنه سوف يترتب عليه المزيد من التنمية ومزيد من التخصص والتعقيد، سواء في عدد العلاقات الإنسانية الجديدة التي تنشأ أو في نوعية تلك العلاقات، وكذلك في عدد ونوعية الوحدات الاجتماعية الجديدة التي يشارك فيها أفراد المجتمع، كما يمتد التنوع والتعقيد الي الادوار الاجتماعية التي يلعبها أولئك الافراد والي المستويات التعليمية[30] .

وهكذا فأن تطور المجتمع وتقدمه يعنى انتقاله الي حالة جديدة من التعقيد، يصبح من الضروري قيام هيكل اداري قادر على قيادة العمليات الانتاجية والادارية والمالية بشكل يتلاءم ويتوافق مع طبيعة التغيرات التي حدثت في المجتمع، ولما كان من ابرز سمات المجتمعات البسيطة هو سيادة العلاقات القرابية والعائلية، فأن هذا المجتمع المنتقل الي حالة التقدم والتطور لابد ان يواجه صعوبات عسيرة في مجال تدخل هذه العلاقات على سير الحياة الجديدة ونجاح العمل الاداري .

ومن خلال الدراسات السابقة في هذا المجال، فقد تناول عمر أكريم عبد النبي العبيدي مفهوم الادارة في ليبيا، بدارسة ميدانية للإدارة ومقوماتها وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مدينة بنغازي، تهدف هذه الدراسة بصفة خاصة الي معرفة

الصعوبات أو العقبات التي تواجه سير العمل بالأجهزة الإدارية، وتشخيص بعض المظاهر السلبية التي تؤثر على حركة الانتاج، والعوامل التي ساهمت في أهمل وتسيب الموظف لأداء عمله، مما نعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد شملت الدراسة كافة الموظفين العاملين في المجال الاداري ضمن حدود مخطط مدينة بنغازي، ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة:

1ـ أكدت صحة بعض الآراء المطروحة من جانب المسؤولين والاختصاصيين والباحثين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في ليبيا، الي جانب قطاع عريض من الرأي العام، حول تفش أحدى أهم القضايا التي تعاني منها الإدارة في ليبيا متمثلة في التسيب الإداري على كافة المستويات الإدارية .

2 . أن الإدارة في ليبيا لا يمكن فصلها عن واقع الإدارة في البلدان النامية بصفة عامة، والاقطار العربية بصفة خاصة، فهي عبارة عن مجموعة ظواهر وليست نظماً، غير محددة المعالم، لم تستقر بعد بسبب النظم المكونة لها الموروثة عن جهود التخلف والاستعمار والتبعية، وخضوعها لسيطرة الفئات الصفوية والقبلية أو العشائرية، وما الى ذلك من عادات وقيم وتقاليد بالية، ما زالت تسيطر على عقول هذه الفئات، الشيء الذي أفقدها القدرة على إيجاد فلسفة موحدة لأنظمتها الادارية .

3 . كما توصلت الدراسة الى أن القيم الاجتماعية والاتجاهات السائدة بين الأفراد في المجتمع بالنسبة للعمل والوظائف والنظم الإدارية وغيرها من عناصر المشروعات الحديثة، تحدد سلوك الأفراد في تعاملهم مع الإدارة، وتؤثر على ما يمكن أن يقدمونه من جهد أو انتاج، موضحاً تأثير العلاقات الافراد على عموم العمليات الادارية، مما ادي الي تكوين جماعات ذات مصالح وخدمات مشتركة (جماعات غير رسمية)، فقد أشارت الملاحظات الاولية من الدراسة ومن خلال اجابات المبحوثين على الاسئلة الي ان الجماعات لا تركز على اساسيات المهنة او التخصص إلا نادراً، وتلعب الجماعات دوراً غامضاً في المساهمة في زيادة التسيب الاداري من ناحية، وفي طمس معالم ومظاهر هذا التسيب من ناحية أخرى . [31] .

كما تناولت الباحثة خدوجة الهادي شمبي في دراستها الميدانية عن ظروف العمل الاجتماعية والثقافية وبعض الظواهر الاجتماعية في المجتمع الليبي وأثرها في العمل الاداري

في مدينة الزاوية، وتهدف هذه الدراسة الى التعرف عن أهمية البيئة الاجتماعية والثقافية وما تحتويه من متغيرات تؤثر على إنتاجية الفرد في المنظمات الصناعية بليبيا، وادراك الانعكاسات المختلفة للبيئة الاجتماعية والثقافية على مؤسسات الدولة، والصعوبات او العقبات التي تواجه سير العمل وتشخيص بعض المظاهر السلبية التي تؤثر على حركة الانتاج، ومنها المسايرة التي تزداد كلما كانت الجماعة أكثر جاذبية للفرد المساير، والعلاقات القرابية، وتشمل هذه الدراسة كافة العاملين في المجال الانتاجي والصناعي بالوحدات الإنتاجية الصناعية في مدينة الزاوية محل الدراسة، ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة:

1 . لقد تمكنت هذه الدراسة، بشقيها النظري والتطبيقي الوقوف بالفعل على حقيقة وجود أهم مشكلة يعاني منها القطاع الانتاجي كباقي القطاعات الاقتصادية والادارية الأخرى، باتت تشغل أذهان الباحثين والمختصين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بغرض دراستها وإيجاد أفضل السبل لمعالجتها، وهي البيئة الاجتماعية وما تحمله من موروثات على كافة المستويات سواء على مستوى الأفراد العاملين فيها بما يخص السلوك الإنساني في العمل، وما يترتب على ذلك من سلوكيات اجتماعية ونفسية موروثة تنعكس على الاداء في العمل مثل اللامبالاة في العمل والوساطة، وتقديم المصالح الشخصية عن المصلحة العامة، وبالتالي انخفاض مستوى أداء العمل .

2 . كما أكدت الدراسة على دور العلاقات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على الأداء الوظيفي، من ملاحظة خضوع القوانين والقرارات المنظمة لسير العمل والعمل ذاته لسيطرة نظام القبيلة، كمثل تسوية الخلافات في مجال العمل تتم عن طريق التراضي،الأمر الذي يؤكد تجاهل الجوانب العلمية والتنظيمية في مجال العمل، ويؤكد خضوع المواقع القيادية لتأثير عوامل شخصية واجتماعية .

3 . كما تناولت الدراسة الشعور بالمشاركة العامة اذا يتوقع أبناء المنطقة أو العائلة ممن يصل الي منصب مرموق أو من يحقق نجاحاً، أن يكون نجاحه لصالح أهله وقبيلته، ويستفيد منه كل ذي حاجة أو طلب، وعلى ذلك فأن إلحاق الفرد الذي وصل الي منصب كبير يكون مكسباً لأهل منطقته في الوظائف التي يهيمن عليها، ويعمل على تسهيل أمورهم، ولا ينظر اليه على أنه خروجاً على الأصول والواجبة لاتباع كفاية الأداء الوظيفي، ولكنه

ظاهرة متوقعة تكاد تكون حقاً لهم، وبالتالي فأن امتناعه عن المساعدة لأهله وتفضيل غيرهم، لا يعد من وجهة نظرهم إلا خروجاً عن المتوقع وتنكر لأهله ولبلدته .

4 . وتوضح الدراسة أنه من انماط السلوك الاجتماعي الذي نشاهدها في العمل الاداري مثلاً تقديم أقداح الشاي والقهوة واكواب المثلجات للزوار اصحاب الحاجات بمكاتب الدولة في جميع اوقات العمل الرسمية، مما جعل هذه الانماط السلوكية من جو العمل امتداد لحياة الأسرة والضيافة في المجتمع، وربما لا يكون من المناسب أيضا القضاء عليها قبل أحداث تغيير جذري في القيم بالمجتمع، وقد يكون من الصعب القضاء على مثل هذه التقاليد لأنها ينظر اليها على أنها كرم الضيافة[32] .

ملخص النتائج:

وفي ختام هذا البحث فقد تناول موضوع من أهم الموضوعات لاجتماعية في المجتمع الليبي وهي العلاقات القرابية أو كانت علاقة القرابة في العمل الإداري هي أساس البحث، فقد كانت مشكلة البحث تتمحور حول دور هذه العلاقات بمختلف أدواتها في المجتمع على العمل الإداري، أو قد توصل هذا البحث إلى بعض النتائج وهي:

1 . المجتمع الليبي مجتمع عربي إسلامي تجسدت فيه القيم والعادات والاعراف الاجتماعية العربية الاسلامية على مر الزمن .

2 . لعب النسق القرابى في المجتمع الليبي دوراً هاماً في تنمية العلاقات الاجتماعية بين الافراد، وزاد من قوة الترابط الاجتماعي .

3 . أن مثانة العلاقات الاجتماعية القرابية داخل المجتمع الليبي، أثرت سلباً على التنمية الادارية والتقدم والتطور المجتمع .

4 . تقوية أواصر الترابط بين أفراد المجتمع الليبي تميزت بدرجة كبيرة من الاستقرار والبناء الاجتماعي، أثرت على سلوك الافراد وحددت أدورهم في البناء الاجتماعي .

5 . أن انتقال المجتمع من التقاليدي الي الحداثة سوف يضغط في المستقبل على تأثير العلاقات القرابية، فكلما ارتفاع المستوي التعليمي والثقافي في المجتمع، كلما قلة أثر العلاقات القرابية ذات التأثير السلبي في الادارة .

التوصيات

1 . ضرورة توعية العاملين في الجهاز الاداري على تغليب المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، والتخلص من سيطرة العلاقات القرابية في الادارة .

2 . على القائمين بالعمل في الجهاز الاداري ضرورة السعي في أنجاز معاملات الناس بالسرعة المطلوبة، لكي لا يضطر المراجع من الاصحاب والاقرباء التدخل لغرض القيام بالوساطة .

3 . ضرورة اعتماد العلمية والتقنية الحديثة في العمل الاداري، والاستفادة من المتخصصين في تطوير الجهاز الاداري من خلال أجراء دورات تدريبية للموظفين .

4 . ضرورة أجراء الدراسات والبحوث عن دور العلاقات القرابية في العمل الاداري، بهدف المزيد من النتائج والمعلومات تفيد في حل المشاكل الاجتماعية في الادارة .

5 . العمل على توظيف العناصر الكفوء في الادارة، لمواكبة المرحلة الحضارية التي يمر بها المجتمع .

المراجع

1 . مصطفى السخاوى، الايكولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996م، ص51 .

2 . صبحى محمد قنوص، علم دراسة المجتمع، دار النشر والتوزيع والاعلان، قاريونس، ط1، 1986م، ص96 .

3 . صبحى محمد قنوص، مرجع سابق ذكره، ص 96 .

4 . صبحى محمد قنوص، مرجع سابق، ص 98 .

5 . لينون رالف، الانثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث، ترجمة عبدالمالك الناشف، المكتبة العصرية، بيروت، ص106 .

6 . صبحى محمد قنوص، مرجع سابق، ص98 .

7 . نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع . طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد الجوهري وأخرون، دار المعارف بمصر، ط3، 1974،ص321ت322 .

8 . صبحى محمد قنوص ، مرجع سابق، ص106 .

9 . صبحى محمد قنوص، ص 107 .

10 . صبحى محمد قنوص، مرجع سابق،ص130 .
11 . صبحى محمد قنوص،مرجع سابق،ص 106 .
12 . السيد الحسين، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994م، ص40 .41 .
13 . محمد الجوهري وأخرون، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989م، ص 103 .
14 . محمد قاسم القزويني، السلوك التنظيمي،ط1،مطبعة البتراء، الاردن 1986 م، ص130 .
15 . . محمد قاسم القزويني، مرجع سابق، ص133.
16 . محمد قاسم القزويني، مرجع سابق، ص133 .
17 . عبد الرازق المرتضى، مجلة المشعل، العدد91، لسنة 1424 و.ر، منقول عن كتاب التشريعات النفطية،ص42 .
18 . مجلة المشعل، العدد 138، لسنة 1424 و.ر، ص25 .
19. زكى مكي أسماعيل، السلوك التنظيمي، ط2، الخرطوم،شركة مطابع السودان، 2009 م، ص23 .
20 . زكي مكى اسماعيل، مرجع سابق، ص 23 .
21 . صبحى محمد قنوص، مرجع سابق، ص83 .
22 . صبحى محمد قنوص، مرجع سابق، ص 84 .
23 . سالم محمد الهريش، النظم الاجتماعية كنتاج لتفاعل وتجسيد العلاقات الاجتماعية، مجلة كلية الآداب،العدد 8، 2008ف، ص337 .
24 . سالم محمد الهريش، مرجع سابق، ص 338 .
25 . صبحى محمد قنوص، مرجع سابق، ص112 .
26 . مصطفى السخاوى، مرجع سابق، ص155 .
27 . مصطفى السخاوى،مرجع سابق، ص 158 .
28 . سالم محمد الهريش، مرجع سابق، ص 339 .
29 . سالم محمد الهريش، مرجع سابق، ص339 .

30 . محمد الجوهري،علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية، ص161 .

31 . عمر أكريم العبيدي، الادارة والتنمية في ليبيا، دراسة ميدانية للإدارة ومقوماتها وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مدينة بنغازي، منشورات جامعة قاريونس،ط1 ن 1995ف، ص241 .

32 . خدوجة الهادي شمبي، ظروف العمل الاجتماعية والثقافية وأثرها على إنتاجية الفرد في المنظمات الصناعية . رسالة ماجستير غير منشورة،أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1997،ص82 .87 .